

السنة الخامسة

العدد ١٧٧

# الشرق العربي

الجريدة الرسمية لأمانة شرق الأردن

وفي ٢٣ كانون ثاني سنة ١٩٢٨

عمان: يوم الاثنين في ١ شعبان سنة ١٣٤٥ هـ

عدد ممتاز

الفصل ١٧٠

قانون امتياز الكهرباء لسنة ١٩٢٨

تعديل قانون الرسوم الجمركية

تكملة لعدد الأول

## القوانين والأنظمة

## قانون

امتياز الكهرباء لسنة ١٩٢٨

حيث انه بموجب العقد المودع في اليوم الخامس من شهر اذار سنة ١٩٢٦ المقود بين المندوب السامي من جهة وشركة الكهرباء الفلسطينية المحدودة الضمان من جهة اخرى قد منج المندوب السامي شركة الكهرباء الفلسطينية المحدودة الضمان امتيازاً ( لا يشترك معها فيه اخرى استخدام المياه ) لمدة ( ٧٠ ) سنة ابتداء من اليوم الخامس من شهر اذار سنة ١٩٢٦ لاستخدام مياه نهري الاردن واليرموك وروافدهما لتوليد الكهرباء من القوة التي تستخرج من هذه المياه وتوزع يدها وتوزع بها داخل فلسطين وشرقي الاردن

وحيث انه من المرغوب فيه جعل الامتياز المذكور نافذ المفعول في شرقي الاردن بقدر ما يوثق في شرقي الاردن او يتعلق بها مع مراعاة بعض التعديلات

قد سن ما يلي :

- ١ - يطلق على هذا القانون اسم « قانون امتياز الكهرباء لسنة ١٩٢٨ »
- ٢ - نفيد كلمة ( الشركة ) في هذا القانون شركة الكهرباء الفلسطينية المحدودة الضمان وخلفائها والمخول لهم منها رسمياً
- ٣ - يعتبر الامتياز المدرج في الجدول المرفق بهذا القانون صحيحاً لجميع الغايات المودعة منه مع مراعاة التعديلات المبينة في المادة الرابعة من هذا القانون . ويخول هذا القانون المندوب السامي جميع السلطات الضرورية لتنفيذ ما يختص به بموجب الامتياز بقدر ما ينطبق منه على شرقي الاردن
- ٤ - تطبق احكام المادة الثانية من الامتياز في شرقي الاردن كما انه لو استعاض عن كلمة ( مرسوم ) بكلمة ( قانون ) وعن كلمة ( فلسطين ) بكلمة ( شرقي الاردن )

٥ - يجري نزاع اية ملكية اراضي او غيرها في شرقي الاردن بموجب المادة العاشرة من هذا الامتياز وفقاً للقانون المعمول به في ذلك في شرقي الاردن

٦ - تطبق احكام المادة الخامسة والثلاثين من الامتياز المتعلقة بالضرائب كما لو انه استعاض عن كلمة ( فلسطين ) بكلمة ( شرقي الاردن ) على ان الشركة لا تكون عرضة بموجب المادة المذكورة لدفع اية ضريبة مفروضة في شرقي الاردن فيما يتعلق باية ارباح عائدة من المشروع فرضت عليها ضرائب في فلسطين اي ان الشركة لا تكون عرضة لدفع الضريبة مرتين

وعلى انه يجب ان تكون الارباح القابلة لفرض الضرائب عليها في شرقي الاردن منحصرة في ارباح المشروع العائدة من القوة المباعة او المنصرفة في اراضي شرقي الاردن بعد تسديد المبالغ المطلوبة للاستهلاك بالاستعمال واستهلاك الدين والمصاريف العامة وغيرها المتعلقة بالجزء المقابل للمشروع

٧ - لا تطبق احكام المادة السادسة والثلاثين من الامتياز على ما تبناه الشركة من الآلات او الادوات الاخرى في شرقي الاردن التي دفعت عنها الرسوم الجمركية فعلاً

٨ - كل شبكة برفقية او هوائية او تركيبات لاسلكية تكون قد انشئت او تدار بموجب السلطة المخولة للشركة بمقتضى المادة الاربعين من الامتياز خاضعة لمراقبة واشراف حكومة شرقي الاردن عليها بقدر ما يكون ذلك له مساس بأي وجه من الوجوه باراضي شرقي الاردن . ويجب ان لا تنشأ او تشغل بحيث تعرقل سير اعمال الشبكات البرقية او الهوائية او التركيبات اللاسلكية التابعة للسلطات البريدية في شرقي الاردن وتعرقل سير اعمال اي شخص او شركة حائزة حينذاك على امتياز للبرق والهاتف او اللاسلكي

كل انشآت لاسلكية يجب ان تكون مقيّدة وخاضعة لاحكام اي



قانون قد يسن فيما بعد لضبط امور الاسلكية والاشارات النظرية والسمعية  
ووسائل الخابرات الاخرى الماثلة لها في شرقي الاردن

٩ :- يجوز لسما الامير في المجلس ان ينظم لغايات الري استعمال مياه  
نهرى الشريعة والبرموك وروافدهما التي تمر باراضي شرقي الاردن باصدار  
اوامر من وقت الى اخر مع مراعاة احكام المادة ١١ (أ) من الامتياز  
المدرج في الجدول المرفق في طيه

٨ - ١ - ١٩٢٨ عبدالله

مدير المعارف محافظ الآثار السكرتير العام مدير الخزينة قاضي القضاة ناظر العدلية رئيس النظار  
اديب رضا توفيق عارف العارف ابراهيم حسام الدين حسن خالد ابو الهدى

### الجدول

#### القسم الاول

الامتياز الممنوح في ١٥ ذارسة ١٩٢٦ للشركة الكهربائية الفلسطينية  
لاجل استخدام مياه نهرى الاردن والبرموك لتوليد وتوريد القوة الكهربائية  
فلسطين

وضع هذا العقد في اليوم الخامس من شهر اذار سنة ١٩٢٦  
بين الفيلدمر شال النبيل هربرت شارلس اونسلو البارون بلومر حامل وسام  
الحمام ووسام القديسين ميخائيل وجبرائيل ووسام فكتور يا ووسام الامبراطورية  
المندوب السامي لفلسطين - فريق اول - وبين الشركة الكهربائية الفلسطينية  
المحدودة الضمان المؤسسة في فلسطين سنة ١٩٢٣. الكائن مكتبها المسجل في  
القدس بفلسطين (والتي تعرف مع خلفائها والمحول لهم منها رسميا فيما يلي  
بالشركة) فريق ثان - ولقد تم الاتفاق بين الفريقين على الامور التالية :

١ - يكون للافاظ والمبارات الواردة في هذا المقدما يلي من المعاني  
(١) يقصد بعبارة (المندوب السامي) المندوب السامي لفلسطين  
اذ ذلك

تعاريف

(ب) - يقصد بعبارة (منطقة الامتياز) لتشمل فلسطين وشرقي  
الاردن واي بلاد اخرى تكون اذ ذلك وتدخل من وقت الى اخر تحت  
سلطة المنسوب السامي

(ج) - يقصد بلفظة (المشروع) شغل توليد الكهرباء وتوريدها  
وتوزيعها وفقا لهذا الامتياز وتشمل جميع موجودات الشركة المختصة بهذا  
الشغل ولكنها لا تشمل التقود ولا الضمانات على التقود او الضمانات

(د) تعني لفظة (الاشغال) جميع السدود والخزانات والقنالات  
ومجاري المياه وجميع المباني الموصولة لتوليد القوة او تحويلها

(هـ) تعني لفظة (المعدات) جميع الآلات الميكانيكية والطورينات  
وما كانت الدينامو والمحولات والماكنات والخطوط والاسلاك والكابلات  
والاعمدة وخلاف ذلك من الاجهزة والمعدات الضرورية واللازمة لتوليد  
القوة الكهربائية او نقلها او توزيعها او توريدها اياها بصورة وافية ولاي  
تلفراف او تلفو... اوي جهاز تلفراف لاسلكي انشأته واستعملته  
الشركة بمقتضى هذا الامتياز او فيما يتعلق به

(و) وتعني لفظة (شهر) شهراً حسب التقويم الغريغوري

(ز) يعتبر العدد المفرد حيثما اقتضى سياق النص. او جمع شاملا  
للجمع والعكس بالعكس

شرائح قوانين  
الكهرباء

٢ تسري على الشركة على الاشغال التي يسمح هذا الامتياز باجرائها  
احكام اي قانون مرعي الاجراء اذ ذلك لتنظيم توليد او نقل او توريد  
القوة للكهرباء في فلسطين وتسري ايضا احكام اي نظام وضع  
بمقتضى ذلك القانون على انه اذا حصل تناقص بين نصوص او نظامات  
ذلك القانون وبين احكام هذا الامتياز تعتبر احكام هذا الامتياز هي  
الصحيحة

٣ يمنح المنسوب السامي للشركة امتياز مطلقا باستعمال المياه الاتي  
منح الامتياز لمدة سبعين سنة  
ذكرها لمدة سبعين سنة ابتداء من تاريخ هذا العقد

(١) مياه نهر الاردن وحياضه ويشمل ذلك مياه نهر اليرموك وجميع روافد نهر الاردن وحياضه الكائنة تحت اشراف او مراقبة المندوب السامي الان او التي تكون تحت اشرافه ومراقبته في المستقبل

(ب) ومياه نهر الاردن وحياضه وروافده ومياه نهر اليرموك وزوافده الواقعة خارج حدود البلاد الكائنة تحت اشراف المندوب السامي التي تقرر او يقرر استعمالها لفلسطين او شرقي الاردن والاثنين معا بموجب الاتفاق الانكليزي الفرنسي واما مقود بتاريخ ٢٣ كانون الاول سنة ١٩٢٠ او بموجب اي اتفاق اخر لتوليد الكهرباء من تلك المياه وتوريد القوة الكهربائية وتوزيعها الى منطقة الامتياز ولانشاء محطة قوة لجميع هذه الاغراض او لاي منها بالقرب من جسر الجامع واستخدام واستعمال بحيرة طبريا حوضا لحزن المياه لهذه الغاية ولانشاء اية محطة او محطات قوة اخرى (واحواض لما اذا اقتضى الامر ذلك) التي تري الشركة مناسبة انشاؤها وتكون لها الحرية ايضا في المدة المذكورة ان تولد القوة الكهربائية بوسائل اخرى خلاف القوة المائية وتوردها وتوزعها في منطقة الامتياز ويكون لها الحق ان تمنح رخصا للغير لجميع المدة المنزه عنها او لبعضها لاستعمال المياه المشار اليها او استعمال اي قسم منها لاجل توليد القوة الكهربائية من تلك المياه او لتوليد القوة بآية وسيلة اخرى كما ذكر آتفا والقيام بجميع الاشغال الضرورية وتنفيذها لذلك الغرض وتوريد وتوزيع القوة الكهربائية ولكن لا يجوز للشركة ان تمنح رخصة كهذه في اي حال من الاحوال الا بعد الموافقة عليها كتابة من المندوب السامي وبشروط في كل الاحوال ان لا يجوز للشركة مباشرة اي من الحقوق او السلطات او الامتيازات الممنوحة لها بموجب هذا الامتياز بكيفية تقلل او تقلل بالحقوق او السلطات او الامتيازات الممنوحة في الامتيازات التالية وهي :-

(١) الامتياز المؤرخ في ١٢ ايلول سنة ١٩٢١ الممنوح لجناس رولنبرخ لاستعمال مياه العوجا لتوليد وتوريد القوة الكهربائية والحلول

الان امتركة ياغا الكهربائية والمعروف « بامتياز العوجا » - او

( ب ) الامتياز الذي منحه بلدية القدس في سنة ١٩١٤ لتوريد الكهرباء وللترامواي الكهربائي - او

( ج ) الامتياز الذي منحه الحكومة العثمانية في شهر حزيران ١٩١٤ لمحمد افندي عمر بيهم وميشيل افندي سرقيشان اراضي الحولة - او

( د ) اية امتيازات تمنح بدلا من الامتياز بين المذكورين تحت ( ب ) و ( ج ) تنفيذها لاحكام البروتوكول الملحق بماهدة لوزان التي تقضي بان تكون بعض الامتيازات الممنوحة من السلطة العثمانية موافقة للاحوال الاقتصادية الجديدة للمدة وللمدى التي تكون فيها هذه الامتيازات سارية او قابلة للتنفيذ

الاشغال الواجب اجراؤها - ان الاشغال التي يجب بناؤها وانشاؤها واقامتها والمعدات التي ينبغي تجهيزها لاغراض هذا الامتياز هي الاشغال والمعدات المبنية في الجدول الاول لهذا العقد وجميع الاشغال الاخرى والمعدات التي يوافق عليها المندوب السامي من وقت الى اخر

جميع الاشغال تكون وفقا للتصميمات - ٥ - جميع الاشغال وجميع الكهربي بالواجب بناؤها وانشاؤها وعملها وتركيبها من قبل الشركة بمقتضى هذا الامتياز يجب ان تبني وتنفذ وتعمل وتركب وفقا للتصميمات والرسومات والخرائط التي تقدمها الشركة من وقت الى اخر والتي يوافق عليها المندوب السامي كتابة بالتعديلات او بالتغييرات فقط التي يوافق عليها المندوب السامي كتابة أولا

تقديم التصميمات الخ - ٦ - على الشركة في جميع الاحوال قبل الشروع في اشغال التوزيع الكهربائي ان ترفع الى المندوب السامي لاجل موافقته ثلاث نسخ من التصميمات والرسومات بالكيفية الاتي يراها :

( ١ ) تصميمات ورسومات بمقياس لا يقل عن واحد في عشرة الاف تبين موقع الاشغال وحدود جميع الاملاك العمومية والمخصوصية ( اذا



وجدت ( التي تتأثر مباشرة من انشاء تلك الاشغال

( ب ) تصميات ورسومات السدود والخزانات منظمه بقياس لا يقل عن واحد في خمسية

( ج ) تصميات تبين الخطوط الكهر بائية ذات الضغط الشديد الموصلة بين البلدان المختلفة م ر ومة على خريطة بقياس لا يقل عن واحد في ميتين وخمسين الفا

( د ) تصميات ورسومات محطات القوة بقياس لا يقل عن واحد في خمسية

( هـ ) تصميات تبين شبكة توزيع الكهرباء في مناطق البلديات بقياس لا يقل عن واحد في الفين

ويبلغ المندوب السامي الشركة موافقته او عدم موافقته او اعتراضه على اية تصميات ورسومات مرفوعة اليه من الشركة بموجب الفقرات ( ا ) و ( ب ) و ( ج ) و ( د ) من هذه المادة ويصدر التبليغ قبل انقضاء ثلاثة اشهر وبموجب الفقرتين ( ج ) و ( د ) يصدر التبليغ قبل انقضاء ثمانية وعشرين يوما من تاريخ رفعها اليه واذا لم يبلغ المندوب السامي الشركة ما ذكر في خلال المدات المبينة اعلاه تعتبر الرسومات والتصميات المنوه عنها حندا انتهاك تلك المدات بانها نالت موافقة المندوب السامي وتكون للشركة الحرية في القيام بالاشغال ونصب شبكة التوزيع المذكورة وتسري النصوص المار ذكرها ايضا على اية تصميات ورسومات معدلة ترفعها الشركة للمندوب السامي لابتداء عدم موافقته او اعتراضه عليها بشرط ان يبلغ المندوب السامي الشركة حكمه على اي من هذه التصميات والرسومات المعدلة قبل مرور ثمانية وعشرين يوما في الظروف التي تقع تحت الفقرات ( ا ) و ( ب ) و ( ج ) و ( د ) من هذه المادة وقبل انقضاء اربعة عشر يوما في الظروف التي تقع تحت الفقرتين ( د ) و ( هـ ) من هذه المادة من تاريخ رفعها اليه واذا لم تبلغ الشركة ما ذكر في خلال المدات المبينة اعلاه تكون لها الحرية في الشروع باشغالها كأنها نالت الموافقة

على الشركة ان تنجز ٧ على الشركة في خلال اثني عشر شهرا من تاريخ هذا الامتياز ان تباشر بعض الاشغال في بناء واحداث وتشيد واقامة اشغالها المتعددة المنوه عنها في الجدول الصالحة للاستعمال في خلال خمس سنوات

هذه وتصيرها جاهزة للاستعمال في خلال خمس سنوات من تاريخ هذا الامتياز وان تجهزها بكل ما يلزم من المعدات لضبط تشغيل المحطة الكهريائية بالقرب من جسر المجاسم بصورة منظمه ولتنقل وتوزيع القوة الكهريائية منها وفقا للجدول المذكور مع مراعاة جميع التنسيقات والتبديلات والتعديلات ولاية اشغال اخري وما يلزم لها من المدات بما يوافق عليه المندوب السامي كتابية من ان الى اخر ويشترط ان يخول للشركة تمديد مدة الاثني عشر شهرا او الخمس سنوات المذكورة او المديتين معا اذا وكلا طرأت ظروف لم تكن ناجمة عن عمل الشركة او عن اهمالها او قصورها ومنعها عن الشروع في العمل او الانجاز في خلال مدة الاثني عشر شهرا والخمس سنين المذكورة

وان وقع خلاف بين المندوب السامي والشركة في هل كانت الظروف مما يشكل سببا كافيا موجبا لتمديد المدة او المدات ام لا يفضل الخلاف بواسطة تحكيم حسبما جاء في نص المادة ٥٠ من هذا الامتياز اما اذا تخلفت الشركة او اهملت انجاز اتمام الاشغال المشار اليها مع المعدات الضرورية خلال الخمسة اعوام السابق ذكرها او خلال المدة التي جري تمديدتها حسبما ذكر اعلاه فعليها ان تدفع الى المندوب السامي عن كل شهر ( بعد الشهر لاول ) تتأخر فيه عن ما ذكر مبلغ ٢٠٠ جنيه انكليزي وهكذا نسبيا عن اي جزء من الشهر وذلك تضمينات مقدرة سلفا وليس كغرامة فان قصرت الشركة او اهملت اتمام وانجاز الاشغال المذكورة من جميع الوجوه مع المعدات الضرورية في خلال اثني عشر شهرا من انقضاء مدة الخمس سنين المشار اليها او في خلال المدة او المدات الاضافية



يحق للمندوب السامي (ومع مراعاة وبدون إخلال بمسؤولية الشركة المستمرة) بان تدفع إلى تاريخ الاعلان التضمنات المقدرة كما ذكر سابقاً) ان يعام الشركة كتابة في أي وقت بعد انقضاء مدة الاثني عشر شهراً بالغاء هذا الامتياز دون دفع أي تعويض للشركة عما اجرتة قبل ذلك كقسم من تمديداتها او خلافة وفي حالة الغاء الامتياز لا يحق للشركة لمدة اثني عشر شهراً من الانهاء ان تنقل ايأ من الاشغال المذكورة التي تكون قد اقامتها او احداثتها بموجب هذا الامتياز او تنزع اية من المعدات وذلك يتسنى للمندوب السامي مهلة ليقدر هل يرغب ان يتولى امر جميع الاشغال والمعدات المذكورة او ايأ منها لا يرغب في ذلك وان اعلان الشركة كتابة في أي وقت خلال هذه الاثني عشر شهراً الاخيرة بأنه يرغب ان يتولى امر الاشغال او المعدات المذكورة او ايأ منها فلا يجوز عندئذ للشركة ان تنقل الاشغال الواردة ذكرها في اعلانها للشركة بل يشترط ان المندوب السامي يشن يقرر بالحكيم عند عدم الاتفاق عليه بموجب المادة ٥٠ من هذا الامتياز وتكون للشركة في خلال الاثني عشر شهراً من استلام هذا الاعلان الحرية بان تنقل بدون عائق او مانع ايأ من الاشغال وايه من المعدات المذكورة بمالم يرد ذكره في الاعلان المشار اليه - اما اذا لم يرسل اعلان كذا فتكون لها الحرية بان تنقل دون عائق او مانع جميع الاشغال والمعدات المذكورة في خلال الاثني عشر شهراً التالي بعد انقضاء الاثني عشر شهراً المذكورة التي قد يرسل المندوب السامي في انهاءها الاعلان المنو عنه

سلطة الشركة لبناء ٨ يحق للشركة ان تقيم لاقصى منسوب سدا لحزن مياه بحيرة طبريا سد لحزن مياه بحيرة وان تسحب مياهها لادنى منسوب بحسب الاتفاق الذي يتم بين المندوب السامي والشركة وان تجر المياه البحرية المنو عنها بواسطة قنال او قنالات الى محطة الكهرباء المشار اليها الى محطات كهربائية اخرى وعلى الشركة ان تصلح بأسرع ما يمكن وتممر بهمة الخراب الحاصل وتميد جميع الطرق والجسور او الاقنية والمبارات ومجاري المياه التي يطرأ عليها خلل او تلف من جراء قيامها بالاشغال التي ينبغي اجراؤها بموجب

هذا الامتياز وتميدها الى حالتها الاصلية وان تنجز ذلك في آن واحد مع الاشغال التي تقيمها الشركة وعلى الشركة في كل وقت ايضاً ان تؤمن المندوب السامي ضد ولساء اي دعاور واجزآآت وتضمنات، ونفقات ومصاريف تطرأ من جراء الاخلال بهذه المادة

سلطة الشركة ٩ يحق للشركة ان تحول وتستخدم مياه نهر اليرموك وروافده اما الى لتحويل مياه نهر اليرموك وروافده الى القنالت او القنالات المذكورة في المادة الثامنة اعلاه او الى بحيرة طبريا بواسطة خزان وقنال تبثدي بالقرب من الحمة وتنتهي في القنا او القنالات المذكورة سابقاً او في بحيرة طبريا واذ تستخدم اذا شئت شلال هذه المياه لتوليد القوة الكهر بائية وان تحول وتستخدم مياه نهر اليرموك وروافده عند الانقضاء تنفيذاً لنصوص هذا الامتياز

على المندوب السامي ١٠ على المندوب السامي بناء على طلب الشركة الكتابي او بالنيابة عنها ان ينزع ملكية وعلى نفقتها او في حالات تعذر الشراء باتفاق متبادل لقاء دفع تعويض الاراضي والمباني الاجراء في فلسطين اذ ذاك ان ينزع ملكية العقارات او الاراضي او الحقوق الارتفاقية الابنية او الحقوق الارتفاقية اللازمة للقيام بحقوق الشركة او القيام بتمديداتها بموجب هذا الامتياز ويشمل هذا بناء السدود وانشاء الاحواض مخزن المياه وبناء القنالات ومحطات القوة ومحطات المحولات واقامة الاعمدة ومد خطوط الكهرباء الهوائية والكابلات الارضية وانشاء المباني الضرورية والمكاتب والمستودعات والمنازل والمخازن وخلافها من المؤسسات التي يتطلبها هذا الامتياز لاجل توليد القوة الكهربائية ونقلها وتوزيعها في منطقة الامتياز ولاجل بناء الطرق والجسور والخطوط الحديدية المخصصة والارصفة البحرية وخلافها من وسائل المواصلات الضرورية لاجراض هذا الامتياز ويشترط على الشركة دائماً اذا وكلما اقتضت الضرورة ان



تودع لدى المندوب السامي مبلغاً من المال أو إن تعطى كفالة وأخيه بدفع مبلغ من المال مما يعتبره المندوب السامي كافياً أن يكون تعويضاً عادلاً على الاملاك والاراضي والابنية او الحقوق الارتفاقية المنوي نزاع ملكيتها وتصرف هذه المبالغ اذا استملكت هذه الاملاك في دفع التعويض الواجب دفعه بسبب الاستملاك وعلى الشركة ان تدفع لدى الطلب اي رصيد يقتضي دفعه لذلك الغرض ويرد ما يزيد من المبلغ للشركة ويكون لها الحق بشرط أن تدفع التعويضات المشار اليها ان تنشيء حقوقاً ارتفاقية بحق الاشغال المذكورة لتطبيق الامتياز بصورة موافقة ومناسبة

١١ على الشركة ان اذا نتج بسبب انشاء اشغال الشركة او تشغيلها نقصان او انقطاع تورد الماء لاشخاص في وارد الماء عن صاحب اي ارض او مستهلك ماء في منطقة الامتياز فعلى ان الشركة ان تورد له صاحب الارض او المستهلك المذكور المقدار الضروري من الماء لاجل استعماله اليومي للشرب وللغراض البيتية الاخرى ولحوادثه ولري اي قسم من اراضيه التي كانت تسقى بتاريخ هذا الامتياز او المروسة اشجاراً او غيرها من المزروعات الدائمة وعلى الشركة ايضا ان تورد لصاحب الارض او المستهلك المذكور المقدار الضروري من الماء لري القسم من ارضه الذي كان منذ تاريخ هذا الامتياز يسقى ويغرس بالاهجار او بالمزروعات الدائمة الاخرى وقبل موافقة المندوب السامي على اي من اشغال الشركة التي تقص بسببها وارد الماء او انقطع عنه وان تخلفت عن توريد ما يلزم من الماء له وجب عليها ان تدفع له تعويضاً وهي مسؤولة عن دفع تعويض لكل صاحب ارض او مستهلك لا يستطيع ان يزرع خضروات او مزروعات او محصولات سنوية اخرى بسبب تقليل وارد الماء او انقطاعه او اذا تكبد خسارة تعطيل او اتلاف ما زرعه من المزروعات او محصولات في الاراضي التي اعتاد ان يزرعها فيها بتاريخ موافقة المندوب السامي وقل او انقطع بسببها وارد الماء عنه . ويشترط في ذلك اذا وقع خلاف بين صاحب الارض او المستهلك

الحاق الضرر  
باراض او ابنية  
مجاورة

المذكور وبين الشركة على مقدار الماء الضروري كما ذكر اعلاه أو على دفع التعويض كما ذكر سابقاً انه يحال الاختلاف الى حكم منفرد بين المندوب السامي ويكون حكمه نهائياً

١١ (١) على المندوب السامي ان يسن تشريعاً يحرم بوجبه استعمال مياه الاردن وجياضه بما فيه نهر اليرموك وجميع وفاد الاردن الاخرى وجياضه الكائنة الان والتي تقع فيما بعد في منطقة الامتياز وذلك حيث يخضع استعمال هذه المياه كمية الماء الميسورة لتوليد القوة الكهربائية بواسطة الاشغال التي يوافق عليها المندوب السامي من وقت الى اخر على انه لا يصدر امر بوجبه تشريع كهذا الا بناء على طلب الشركة ويشترط ايضاً ان لا يحرم امر كهذا صاحب اي ارض او مستهلك ماء من الحصول على الماء الضروري لاستعماله اليومي لاجل الشرب وقضاء الحاجات البيتية الاخرى وحوادثه وري ارضه التي كانت بتاريخ هذا الامتياز يسميها ويغرسها اشجاراً او مزروعات دائمة اخرى .

فاذا منع بسبب اي امر صدر كما ذكر انفاً بوجبه تشريع كهذا صاحب اي ارض او اي مستهلك ماء في مكان من النهر اعلى من اشغال الشركة التي وافق المندوب السامي عليها من استعمال مقدار الماء الذي اعتاد ان يستعمله قبل الموافقة على تلك الاشغال تكون الشركة عرضة لدفع تعويض له عما يصيبه من الخسارة بسبب تقليل الماء او قطعه عنه وفقاً لاحكام المادة ١١ من هذا الامتياز

١٢ اذا اصاب اية ارض او ابنية مجاورة ضرر ناتج عن القيام باشغال الشركة في منطقة الامتياز وجب على الشركة ان تدفع الى اصحاب تلك الاراضي والساكين فيها تعويضاً عادلاً عن الضرر الذي يشعرون انه لحق بهم واذا لم يفتق اصحاب الاراضي والساكين فيها مع الشركة على مقدار التعويض فمئذئذ تدفع الشركة لهم تعويضاً مبدئياً معقولاً حسبما يوافق المندوب السامي عليه

لا يجوز للشركة ١٣ لا يجوز للشركة ان تقصد او تلوث مياه نهر الاردن واليرموك المذكورين او روافدها او مياه اي نهر او جداول اخرى او مياه بحيرة طبريا التي يمكن استخدامها بموجب هذا الامتياز وعلى الشركة ان تموض من ينشرد من الاشخاص والشركات بسبب تقصير الشركة في العدل بمقتضى احكام هذه المادة وعليها دائماً ان تؤمن المندوب السامي لقاء جميع الدعاوي والاجراءات والتضمينات والتفقات والمصاريف التي تنشأ عن اغلال الشركة بنصوص هذه المادة

محطات توزيع الكهرباء

١٤ للشركة الحق المطلق مع مراعاة نصوص المادة ٣٠ من هذا الامتياز في بناء وانشاء وتشغيل ما يلزم من محطات توزيع الكهرباء في كل مركز تستهلك فيه القوة الكهربائية بشرط ان لا يجوز للشركة ان تشي في شرق الاردن اية محطة لتوزيع او لبيع الفول الكهربائي او القوة الكهربائية فيها بدون موافقة حكومة شرق الاردن اولاً ولا يمنع اعطاء هذه الموافقة بدون اسباب مقبولة واذا ادمت الشركة ان حكومة شرق الاردن قد امتنعت من الموافقة بدون اسباب مقبولة بحال الامر للمندوب السامي ويكون حكمه نهائياً

١٥ يحق للشركة ان تقيم محطات المحولات وتجهزها وان تنصب اعمدة اعدها للخطوط الكهربائية ذات الضغط الشديد او المتوسط او الخفيف وان تمد الكابلات تحت الارض في الطرق العمومية والشوارع او في اي املاك خصوصية حيثما تقتضى الضرورة ويشترط في امر الاملاك الخصوصية ان تقال الشركة اولاً موافقة اصحاب الاملاك الخصوصية او موافقة المندوب السامي اذا لم يتم الاتفاق ويشترط على الشركة ايضاً ان تמיד حالاً الى حالتها السابقة وعلى نفقتها الخاصة الطرق والشوارع التي جرى الحفر فيها وعلى الشركة ان تدفع لاصحاب الاملاك الخصوصية تعويضاً وافياً راساً حالاً بعد اجراء ما ذكر وللشركة في جميع الاوقات الحق التام للتوصل الى اية محطة محولة او عامود او خطوط كهربائية هوائية او خطوط ارضية او خطوط كهربائية ذات الضغط الشديد او المتوسط او الخفيف ايها وجدت

١٦ تنهذ الشركة بايصال الكهرباء الى مباني المستهلكين ويحق لها ان تستوفي بدلاً سنوياً عما تقدمه او تتركه لهم من الميارات الكهربائية

او الاجهزة الاخرى الموضوعة لقياس مقدار ما يستهلك كل منهم من القوة الكهربائية وتعين الرسوم والاجور التي تدفع للشركة لقاء هذه الاعمال في قواعد والنظمة تضمنها هي بمقتضى المادة ٢٥ من هذا الامتياز

على الشركة ان تقوم باعمالها بكفاءة

١٧ على الشركة في جميع الاوقات اثناء سريان هذا الامتياز ان تقوم باعمال توليد القوة الكهربائية وتوزيعها وتوزيعها بمقتضى هذا الامتياز ووفقاً لاحكامه بطريقة وافية ومناسبة وان تستخدم عدداً مناسباً كافياً من الموظفين ذوي الكفاءة وتدفع لهم اجورهم للقيام بما ذكر من الاعمال وعليها ان تصون وتجدد المعدات حسب الحاجة من وقت الى اخر لاجل القيام بتلك الاعمال وعليها في كل وقت ان تتخذ التدابير الواضبة التي يتطلبها المندوب السامي لاجل الوفاية من الخطوط الكهربائية الشديدة الضغط ووفاية الخطوط التلغرافية والتلغرافية

١٨ ان للشركة في مدة سريان هذا الامتياز الحق المطلق في توليد القوة محطات كهربائية اخرى الكهربائية في منطقة الامتياز وفي توزيعها وبيعها ولا يسمح المندوب السامي في منطقة الامتياز بانشاء محطات كهربائية اخرى لتوليد القوة وتوزيعها وبيعها ولا يمنح امتياز اخر في منطقة الامتياز لاية شركة او شخص اخر للقيام باي من الاعمال الآتية

(١) انشاء قنوات او سدود او احواض او مجاري مائية ومحطات لسحب المياه بالعلمبات واية اشغال اخرى اي كان نوعها لتوليد القوة الكهربائية بالمال

(٢) انشاء او اعداد او تركيب او تشغيل محطات القوة الكهربائية بالمال او الوقود او غيرها

(٣) انشاء واعداد او تركيب او تشغيل الاسلاك الكهربائية الهوائية او الكابلات الازمية

(٤) تركيب المصابيح الكهربائية في الشوارع او المنازل او المباني على اختلاف الواسع

(٥) توريد الكهرباء للاستهلاك في الارصفة البحرية وسكك الحديد او المزارع او الملاحين او المعامل او الورش او المختبرات او المكاتب او البيوت او المعاهد او المشاريع الزراعية والصناعية او التجارية العمومية او الخصوصية على اختلافها الا اذا كان ذلك الامتياز



قد عرض في بسادى الامر على الشركة بشروط متعاقلة وكانت عادلة ومعمولة ولم تقبلها الشركة كتاباً في خلال ستة اشهر . وبشروط دائما ان لا يأول ما جاء في هذه الفترة بأنه يمنع اى شخص او اشخاص او محل تجاري او شركة من توليد القوة الكهربائية لاستعماله الخاص وذلك لانارة مبانيهم او تدفئتها فقط او لتوريد الكهرباء لتشغيل ما لهم من الآلات في تلك المباني مما يستخدمونها لانفسهم في الصناعة على ان لا تباع الكهرباء مباشرة او غير مباشرة او ان يصير استعمالها او التصرف بها بخلاف ذلك لمنفعة فريق ثالث او للمنافع العمومية ولا ان يمنع المندوب السامي من توليد الكهرباء وتوريدها لابه دائرة من دوائر الحكومة او لمصانعها او لاي موظف من موظفيها او مستخدم منها في منطقة الامتياز ولا بأنه يمنع تركيب محطات قوة تدار بالوقيد لاجل توليد الكهر باء وتوريدها وتوزيعها في مناطق باديات عمان والصل والكرك في شرق الاردن ولا ان يقيد او يمنع المندوب السامي او أي شخص او اشخاص اخرين او شركة او شركات من احداث او انشاء او تشغيل اشغال ترفيهية او تليفونية ضمن منطقة الامتياز

١٩ تحويل الشبكة الى على الشركة بناء على طلب المندوب السامي المحلي ان تحول الى البلديات او المجالس او السلطات المحلية شبكة الكهرباء ذات الضغط الخفيف لتوزيع القوة الكهربائية في مناطقها المختلفة بشروط يتفق عليها الفريقان ويوافق عليها المندوب السامي كتابة وعلى الشركة عند الاتفاق على الشروط والموافقة عليها كما ذكر ان تولد وتورد الكهرباء المتضمني توريدها الى البلديات او المجالس المحلية ذات الشأن لاجل توزيعها في الاماكن المذكورة وتبقى رخصا عما ذكر للشركة الحريه ان تورد الكهرباء للمستهلكين الخصوصيين اذا طلبوا منها ذلك

٢٠ نزع المندوب السامي على المندوب السامي بناء على طلب الشركة المحلي وبقدرا يمكنه ملكية المشاريع قانوناً ويجوز له بالتاليه عن الشركة وعلى نفقتها الخاصة ان ينزع ملكية الموجوده اية مشاريع موجوده لتوليد الكهرباء او توريدها او توزيعها او بيعها داخل منطقة الامتياز وذلك لقاء دفع تمويض عادل يتفق عليه مع

الشروط في حال  
استغلال الشركة  
امتيازات اخرى

استغار الكهرباء

الشركة واذا لم يحصل اتفاق يقرر بالحكيم اواية طريقة اصولية اخرى بين اصحاب او صاحب ذلك المشروع والمندوب السامي على انه يجب على الشركة اذا ومتى كلفها المندوب السامي ان تودع لديه مسالا او ان تعطي ضمانا كافيا بانها تدفع للمندوب السامي اي مبلغ من المال الذي يعتبره المندوب السامي بأنه قد يكون تمويضاً عادلاً مقابل المشروع المنوى نزع ملكيته ويصرف هذا المبلغ لدفع التعويض الواجب دفعه في حالة نزع ملكية ذلك المشروع وان لم يكن هذا المبلغ كافياً تدفع الشركة الرصيد اللازم عند الطلب وان زاد تعاد الزيادة الى الشركة عند الطلب

٢١ اذا استولت او تملك الشركة اي امتياز او امتيازات تتضمن توليد الكهرباء وتوريدها وتوزيعها ويمهاتغير مدة الامتياز والامتيازات التي تملكها الشركة بحيث تنتهي في الميعاد الذي ينتهي به هذا الامتياز وتسري نصوص هذا الاتفاق ( وفي جملتها ما يختص بالاسعار التي تستوفى من المستهلكين وبالقدر الذي يمكن به تطبيقها على الامتياز او الامتيازات التي جرى تملكها كما ذكر ) على ما تملكته الشركة من الامتيازات كما تقدم وتضاف لهذا الامتياز اية شروط خصوصية وردت في اي من هذه الامتيازات بشرط ان تعدل او تغير وتجعل قابلة للتنفيذ الحقوق والسلطات المخولة للمندوب السامي بموجب اي وكل من هذه الامتيازات التي تملكها الشركة بحيث تصير مطابقة للسلطات والنصوص المختصة بشراء المندوب السامي هذا المشروع بموجب احكام هذا الامتياز

٢٢ يحق للشركة مع مراعاة احكام المواد (٢٣) (٢٤) (٣٤) (٣٥) من هذا الامتياز ان تقاضي من كل مستهلكي الكهرباء المولدة في معامل الهيدرو الكهريك ما لا يتجاوز القيمة الآتية :  
(١) عن كل كيلوات للاتارة بخلاف اتارة الشوارع - ٣ غروش في الساعة  
(٢) عن كل كيلوات لاتارة الشوارع والري والاغراض الصناعية غرض ونصف في الساعة

ويشترط انه يكون للشركة الحق اثناء توريدها الكهرباء المولدة بوسائل خلاف الوسائل المذكورة اعلاه والموردة الى اية ناحية في منطقة الامتياز ان تتقاضى في الحالات المشار اليها ادفاء من المستهلكين ثمنا يزيد عن الحد الاعلى المتقدم ذكره ومع مراعاة الشروط الاتي بيانها حسما تقرر الشركة من وقت الى اخر على ان لا تزيد الفوائد في حال من الاحوال على الاسعار الاتية :

١ - خمسة غروش عن الكيلوات في الساعة للانارة خلاف انارة الشوارع

٢ - غرشان ونصف غرش عن الكيلوات في الساعة لانارة الشوارع ولتوريد الماء

٣ - غرشان عن الكيلوات الري والاغراض الصناعية ويشترط دائما ان تطبق الفوائد المذكورة اعلاه للمدات الاتية :

(١) لمدة خمس سنوات فقط في اي قضاء من الاقضية الوارد بيانها في الفقرة (ج) من الجدول الاول لهذا الامتياز والمعيه بمقتضى المادة (٧) من هذا الامتياز لاجل انجاز الاشغال المذكورة فيها على انه في حالة تمديد هذه المدة من قبل المندوب السامي يصير اعادة النظر في هذه الفوائد ضمن الحد الاعلى السابق ذكره حسبما يتم الاتفاق عليه بين المندوب السامي وبين الشركة او في حالة عدم الوصول الى اتفاق حسما يقرر بالتحكيم بالطريقة المبينة فيما بعد

(ب) لطول مدة هذا الامتياز والمدة الاضافية في اية ناحية من منطقة الامتياز خلاف الاقضية المذكورة ولكن بصورة تجوز للمندوب السامي مرة كل سبع سنوات في اثناء الاحدى والعشرين سنة الاولى من تاريخ هذا الامتياز ومرة كل خمس سنوات بعد مرور هذه المدة ان يطلب تعديل هذه الفوائد ضمن الحد الاعلى وبناء على ذلك تعدل هذه الفوائد اما بالاتفاق مع الشركة او بالتحكيم بالطريقة المذكورة فيما بعد

اذا لم يحصل الاتفاق وسواء كان توليد الكهرباء بواسطة معامل الميبدو الكثر يك التي تنشأ بمقتضى احكام هذا الامتياز او باي واسطة اخرى يصير تحديد فوائد الكهرباء لكبار المستهلكين باتفاق مخصوص يعقد بينهم وبين الشركة وللأغراض الاخرى كالتدفئة والتبخير بالاتفاق مع المندوب السامي ويشترط ايضا اذا صار تغيير في العملة المتداولة في فلسطين ان يصير تعديل في اثمان الكهرباء بحيث تتوازن الفوائد في القيمة

٢٣ يجوز للشركة في اي وقت كان ومن آن الى اخر ان ترفع الى المندوب السامي وتستحصل على موافقة على ترقية متناقصة لاثان الكهرباء التي تفرض على المستهلكين او جماعات المستهلكين ولا يجوز لها ان تتقاضى منهم فيئة تزيد عن الفوائد التي اجازها المندوب السامي في التعريفة المتناقصة

٢٤ زيادة الاسعار لاسباب اقتصادية اذا اضطرت الشركة في اي وقت اثناء العمل بهذا الامتياز زيادة من الكهرباء على اثر سقوط قيمة النقد الفلسطيني او لاسباب اقتصادية اخرى سواء نشأت قبل وضع التعريفة المتناقصة ام بعد ذلك فللمندوب السامي عندئذ وكما دعت الضرورة ان يميز الزادات التي تطلبها الشركة وذلك للمدة الضرورية المرافقة مع مراعاة الظروف

٢٥ السلطة لوضع النظمه بحيثى للشركة في جميع الاوقات ان تضع قواعد وانظمة على مستهلكي الكهرباء المقدمة من الشركة وتطويع مرافقها ولكن لا يعمل بهذه القواعد والانظمة ولا يجوز اصدارها الا بعد موافقة المندوب السامي عليها كتابية

٢٦ عدم التمييز بين المستهلكين لا يجوز للشركة عند عقد الاتفاقات لتوريد الكهرباء ان تجعل في موقع واحد حيث تكون شروط التوريد مختلفة تمييزا بين المستهلكين وانما يجوز لها ان تخلص ما ذكر ان تتقاضى من اي مستهلك في منطقة الامتياز ما تولده له من الكهرباء بحسب ما يتم الاتفاق عليه بينها وبين المستهلك



بشرط ان لا تزيد الاسعار على ما تتقاضاه بموجب المواد ٢٢ و ٢٣ و ٣٥ من هذا الامتياز

الاشراف المالي  
والقي

٢٧ يحق للمندوب السامي في خلال امد هذا الامتياز ( اي مدته الاصلية البالغة سبعين سنة مع اي مدة اضافية ) ان يجري الاشراف المالي والقي على اجراءات المشروع حسب الاقتضاء لتأمين سريان هذا الامتياز سريانا وافيا بقدر ما يمكن تطبيقه على الظروف والاحوال وعلى الشركة ان تقوم بكل ما يقتضيه المندوب السامي من الامور الضرورية لغضائ تشغيل الامتياز تشغيلا وافيا

٢٨ طلب السلطات المحلية النور الكهربائي وبمد موافقة المندوب السامي ان تورد الى تلك المنطقة النور الكهربائي بين القسوق والفجر للاغراض العامة او الخاصة بين القسوق والفجر وتورد القوة في ساعات معقولة و يشترط دائما ان تعلى الشركة ضمانا وافيا لتغطية النفقات السنوية التي تتكبدها لتوريد النور والقوة الكهربائية

٢٩ يجوز للمندوب السامي ان يامر بتوريد المينة في الجدول الاول لهذا الامتياز ان يكاف الشركة بتوريد الكهرباء المولدة في معامل الهيدرو الكهريك المذكورة الى اية ناحية في منطقة الامتياز بشرط ان تعلى الشركة ضمانا وافيا لتغطية النفقة السنوية التي تتكبدها لتوريد النور والقوة الكهربائية

٣٠ السلطة لطلب زيادة الكهرباء اذا احدث في اي وقت من الاوقات بعد انجاز الشركة الاشغال المدرجة في الجدول الاول من هذا الامتياز احتياجات منطقة الامتياز للقوة الكهربائية ( وتشمل هذه الضوء والقوة المطلوبة للمستهلكين الخصوصيين ) بلغت حدا بحيث ان اشغال الشركة الموجودة اذ ذاك لا تستطيع ان تورد الكمية المطلوبة فتمتد في تلك الحالة وكما وقع ذلك للمندوب السامي وبموافقة المندوب السامي لاي سلطة محلية داخله منطقة

الامتياز محتاجة الى تلك القوة الحق لدى تقديم ضمانات وافية للشركة بان القوة الاضافية المطلوبة سيصير استهلاكها ان تعلن الشركة طلبها كتابيا لتقديم ما ذكر فاذا قبلت الشركة الاجابة على الطلب يعقد اتفاق يوافق المندوب السامي عليه متضمنا الشروط الضرورية والمناسبة بين الشركة وبين الفريق الذي طلب الكهرباء واذا رفضت الشركة ان تورد الكمية الاضافية او تخلفت عن توريدها في خلال سنة بعد تاريخ هذا الاعلان او رفضت بان تعقد الاتفاق الموافق عليه من قبل المندوب السامي كما ذكر اعلاه بعد قبولها ذلك فيكون للمندوب السامي او للسلطة او للسلطات المحلية عندئذ اعتبارا من تاريخ الرفض او انتهاء السنة ايها وقع قبل الاخر وحالا بعد ذلك الحرية في الحصول على الزيادة من الكمية المطلوبة من مصدر اخر ويجوز للمندوب السامي لاجل الحصول على الكمية الاضافية من الكهرباء ان يخول لاية شركة ولاي محل تجاري او شخص او اشخاص الصلاحيات لتوليد الكهرباء في المنطقة نفسها وتوريدتها اليها رغمًا عن اي نص ورد في هذا الامتياز بعكس ذلك ولكن بشرط ان لا يكون ذلك التخويل ممنوحا بشروط اوفق

توريد الكهرباء  
خارج المنطقة

٣١ لايحق للشركة ان تبشر بتوريد وتوزيع ما تولد من الكهرباء بموجب احكام هذا الامتياز للاستهلاك خارج منطقة الامتياز ولا ان تزيد زيادة محسوسة مقدار ما تورده سنويا من الكهرباء الى خارج منطقة الامتياز مالم ( حسبما يترأس المندوب السامي ) يكون قد صار تلبية احتياجات منطقة الامتياز اذ ذاك

الحطة المالية

٣٢ على الشركة في كل وقت ان تقيم وتعلم بموجب الانظمة والقواعد الخاصة لاستهلاك رأس المال وهبوط القيمة والمال الاحتياطي المدرجة في الجدول الثاني لهذا الامتياز بشرط ان لا يصاري قسم من المال الاحتياطي او المال المرصود لتغطية هبوط القيمة الى رأس المال انما تعتبر المداخل الواردة من هذه المخصصات كقسم من ارباح المشروع

حسابات الشركة  
والإطلاع عليها

٣٣ على الشركة في جميع الاوقات اثناء سريان هذا الامتياز ان تحفظ في مكتبها الرئيسي في فلسطين جميع الدفاتر العادية والحسابات المنظمة مبنية المصروفات الراسمالية اذ ذاك على المشروع وجميع المقبوضات والمصاريف الناتجة عن ايراد المشروع المذكور وتكون هذه الدفاتر والحسابات معدة في جميع الاوقات المعقولة لإطلاع المندوب السامي عليها وعلى الشركة ان تعين شخصا او محلا مشهودا له بالخبرة والاقتدار يوافق عليه المندوب السامي ليتولى تدقيق الحسابات وعلى هذا المدقق في اثناء مدة الامتياز ومرة على الاقل في كل سنة ان ينظم ميزانية مبسطة ويانا بأرباح وخسائر المشروع يصدق عليها بامضاءه وان ترسل نسخة من الميزانية والبيان المصدق عليها من المدقق الى المندوب السامي

## الأرباح

٣٤ اذا تبين بعد انقضاء عشرة سنوات من تاريخ هذا الامتياز او عند ممر اية سنة بعد ذلك ان الشركة لا تستطيع تسديد المبالغ المطلوبة لاجل الاستهلاك والمهبط والاحتياط المبنية في الحطط المالية المدرجة في الجدول الثاني لهذا القانون وان تدفع ربحا لا يقل عن ثمانية بالمائة بالسنة خالص الضرائب من اموال الاسهم المصروفة على المشروع يحق للشركة ان تزيد التيثات المذكورة لحد وعلى مدة تعتبر في راي المندوب السامي بانها تمكن الشركة عن دفع ارباح مستقبلية على ذلك المال المذكور بحسب العدل المنو عنه اعلاه. واذا كانت الارباح في اي سنة كافية بحيث تمكن الشركة من تسديد المبالغ المطلوبة في السنة نفسها للاستهلاك والمهبط والاحتياط كما ذكر في الحطط المالية المشار اليها وان تعلن ربحا لا يقل عن عشرة في المئة بالسنة خالص الضرائب واقل من عشرين في المئة بالسنة خالص الضرائب على ما اتفق من راسمالها المكون من اسهم تلك السنة كما تقدم ذكره في دفع المندوب السامي نصف الارباح التي تزيد عن المبلغ الضروري لتمكين الشركة من تسديد المبالغ المذكورة ولدفع ارباح عشرة في المئة بالسنة خالص الضرائب. واذا كانت ارباح الشركة من المشروع في اي سنة كافية لتمكينها من تسديد المبالغ المطلوبة للاستهلاك

اعفاء الشركة  
اعفاء جزئيا من  
الضرائب

وهبوط القيمة والاحتياط لتلك السنة تقسما واعلان ربح يبلغ ويتجاوز عشرين في المئة بالسنة خالص الضرائب عن تلك السنة يدفع الى المندوب السامي جميع ارباح الشركة من المشروع التي تزيد في تلك السنة على المبلغ الضروري لتمكين من تسديد المبالغ الاخيرة المشار اليها (ان وجدت) ودفع ربح قدره خمسة عشر في المئة بالسنة خالص الضرائب على الراسمال المذكور وجميع المبالغ التي يجب دفعها الى المندوب السامي بمقتضى هذه المادة تستعمل لتخفيف الرسوم او لغرض ذلك من الاغراض حسبما يتم الاتفاق عليه بين المندوب السامي وبين الشركة

٣٥ اذا فرضت ضرائب في فلسطين ووقعت هذه الضرائب على ارباح الشركة العائدة اليها من الامتياز خلال العشر سنوات الاولى من مدة الامتياز فان ارباح الشركة المخصصة فعلا للاستهلاك ولهبوط القيمة والاحتياط وفقا للخطة المالية المذكورة تعتبر استيفاء لهذه الضرائب انها من المصاريف وليست من الارباح حتى تقف من الضريبة ولا يستوفى في خلال العشر سنوات المذكورة على اية ارباح ورجعتها الشركة من المشروع علاوة على المصاريف المنو عنها الا اذا كان المشروع قد اعطى ارباحا زائدة على تلك المصاريف مما يكفي في السنة التي استوفيت الضريبة فيها وعن كل سنة سابقة للمدة المذكورة لدفع ربح متجمع معدله لا يقل عن ستة في المئة في السنة خالص الضرائب على راس المال الموهلف من اسهم المتفق عليه ويشترط دائما بعد انقضاء مدة العشر سنوات المذكورة ان تكون ارباح المشروع بعد تسديد المبالغ المطلوبة للاستهلاك والمهبط والاحتياط عرضة للضرائب حسب الفئة المعمول بها اذ ذاك في فلسطين وذلك معا بلغت ارباح المشروع اثناء العشر سنوات المذكورة من ذلك الحين وتحصل الضرائب حسب التكلفة اذ ذاك على جميع ارباح المشروع وعلى الشركة ان تدفع ذلك حسب الاصول المتبعة واذا فرضت بعد تاريخ هذا الامتياز ضريبة على القوة الكهر بائية او فرضت ضريبة او ضريبة اضافية على الوعيد المستعمل في انتاج القوة الكهر بائية يحق للشركة ان



تزيد الرسوم التي تضافها من المستهلكين بموجب المادة (٢٢) من هذا الامتياز

السلطة لتأجيل ٣٦ (١) على الشركة ان تدفع ما تستورده من الآلات او خلافها. دفع الرسوم الجمركية من المواد جميع الرسوم الجمركية ورسوم الوارد التي تستوفي اذ فاك او من وقت الى اخر على واردات فلسطين او شرق الاردن على ان يؤجل بناء على طلب الشركة دفع هذه الرسوم على ما تستورده من المعدات لا تشغيلها او معادتها الى ان تصبح ارباح المشروع بعد تسديد المبالغ المطلوبة للاستهلاك والمربوط والاحتياط بالدرجة الاولى كافية لتسكين الشركة من دفع ربح لا يقل عن ثمانية في المئة بالنسبة خالص الضرائب على راس المال المكتتب به والموصوع في المشروع وتدفع الشركة بعدئذ ما تأجل دفعه من الرسوم الجمركية ورسوم الوارد المستحقة عليها باقساط سنوية لا تزيد عن خمسة في المئة من مجموع المبالغ الواجب دفعها من الرسوم الجمركية ورسوم الوارد التي تأجل دفعها ويدفع القسط الاول ويصير تسديده عند انقضاء اثني عشر شهرا من الوقت الذي يمكن ارباح مشروع الشركة فيه من دفع الارباح السابق ذكرها وتدفع الاقساط الثانية بالتتابع مرة كل اثني عشر شهرا حتى يكمل ايفاء جميع المبلغ المطلوب

(٢) تسري الاحكام السابقة على ما تشتريه الشركة من الآلات وخلافها من المواد المتقدمة ذكرها عند استيرادها وعلى ما سيصير استيراده الى فلسطين وشرق الاردن لتسكين الشركة من ايفاء ما طلبه من فريق ثالث بشرط ان تقدم الشركة للمراجع الجمركية قبل دفع الرسوم الجمركية او رسوم الوارد على تلك الآلات والمواد شهادة تتضمن التفاصيل المضبوطة عنها ومقاديرها واسماء المستوردين وغير ذلك من المعلومات الضرورية لتسكين الدوائر الجمركية من اذلتها وتحقيقها وتقيدها عندئذ الرسوم المتوّه عنها على الآلات والمواد على حساب الشركة عوضا عن المستوردين ويتنضي دفع هذه الرسوم بمقتضى احكام الفقرة (١) من هذه المادة ويشترط ايضا ان لا تسري احكام هذه المادة على ما تشتريه الشركة في فلسطين من الآلات والمواد التي قد دفعت رسوم الوارد عنها سابقا

٣٧ كل بيان بشأن هذا الامتياز ينوي ادراجه في اعلان او نشرة او اذاعة او منشور يدعو الجمهور للاكتتاب براسمال المشروع الذي تنوي الشركة ان ينوي بالنيابة عنها اصداره في فلسطين او المملكة المتحدة يجب عرضه اولاً لجميع تفاصيله مع سائر المستندات على المندوب السامي وعلى وكلاء التاج للمستعمرات بحسب الحال ولا يجوز اصداره اذا بلغ المندوب السامي او وكلاء التاج بحسب الحال الشركة عدم المصادقة في خلال الاربعة عشر يوما التي تلي عرض البيان للتقدم ذكره واذا اصدرت الشركة بعد تبليغها اعلام عدم المصادقة على اي اعلان او نشرة او اذاعة او منشور وقد رفض المصادقة عليه حسب ما تقدم ذكره يحق للمندوب السامي ان يعلن للشركة كتاباً انه يفسخ هذا الامتياز بشرط ان لا تشمل المصادقة التي تعطى بموجب هذه المادة او تعتبر بانها تشمل اي بيان اخر ادرج فعلا او ضمناً في ذلك المنشور او ذلك المستند المتقدم ذكره وبشرط ان لا يعتبر المندوب السامي ولا وكلاء التاج بحسب المصادقة المذكورة بانه او بانهم قد خولوا اصدار المنشور او المستند حسب ما تقدم ذكره

سندات الدين ٣٨ لا يجوز للشركة ان تصدر سندات دين او تعقد قرضاً مؤتمناً وراسمال القرض المشروع الا بعد الحصول اولاً على موافقة المندوب السامي كتابة مع مراعاة الشروط التي يوافق عليها والشروط الخاصة بالاستهلاك التام بالسندات المذكورة او راسمال القرض عند انقضاء مدة السنتين سنة المذكورة ولكن تكون للشركة الحرية ان تلغز السندات لاستهلاك ما ذكر استهلاكاً تاماً قبل ذلك التاريخ

اعتبار المشروع ٣٩ يعتبر مشروع الشركة بموجب هذا الامتياز مشروعاً للمنافع من المنافع العمومية العمومية تحت اشراف الحكومة وتضمن جميع معات المشروع واملاكة بناء على ذلك ويكون للشركة الحق في الاستحصال على تعويض الاضرار التي ينص عليها القانون

منطقة الشركة ٤٠ يحق للشركة ان تنشئ وتستخدم شبكة للتلفون والتلفون ولائشاء جهاز وجراراً لاسلكياً يربط محطات الشركة الكهربية بمكاتبها ومؤسساتها المتعددة في منطقة الامتياز (مع مراعاة احكام قانون التلغراف اللاسلكي)

على ان تستعمل شبكة التلغراف والتلغرافون وجهاز الاسلكي كليا لاجل اغراض هذا الامتياز وتكون خاضعة لمراقبة المندوب السامي واشرافه ولا يجوز انشاءها او تشغيلها على صورة تخطي بتشغيل التلغرافات والتلغرافات خاصة دائرة البريد في فلسطين او يشوش في جهازاتها الاسلكية او يشوش التلغراف او التلغرافون او جهاز الاسلكي خاصة اي شخص او شركة صاحبة امتياز اذ ذلك التلغراف او التلغرافون او الاسلكي

٤١ لا يجوز لشركة لا يجوز لشركة الافيا هو مصرح في هذا الامتياز ان تحول او ان تحول الامتياز او تصرف به او ياتي حق فيه او اي سلطة مخولة لغيرها به بدون الاستحصال اولا على موافقة المندوب السامي كتابية

٤٢ اذا قصرت الشركة في اي وقت في اثناء سريان هذا الامتياز في مراعاة تصوره هذا الامتياز او العمل باحكامه مما يجب عليها مراعاته او العمل به يجوز للمندوب السامي دون الاجحاف بالاحكام السابق ذكرها في هذا الامتياز ان يتحول له فسخ هذا الامتياز وتوجب على الشركة دفع تعويضات مقدرة سلفا ان يبلغ الشركة كتابة الامر او الامور التي وقع منها تقصير بشأنها ويطلب منها اصلاح ما وقع من التقصير فان تخلفت عن اصلاح ما ذكر من افعال او تقصير مقصود في خلال ستة اشهر من تبليغها الاعلان جاز للمندوب السامي عندئذ ان يبلتها اعلانا خطيا بانه يفسخ هذا الامتياز فوراً فان وقع الفسخ تسري بعد ذلك احكام المادة السابعة من هذا الامتياز بشأن اشغال الشركة ومعداتها كأنها مكررة في هذه المادة

٤٣ اذ لم يستهلك تماما ما صرف في نهاية مدة السبعين سنة التي منح فيها هذا الامتياز راسمال الشركة المكون من اسهم المتفق على المشروع فقام المندوب السامي عندئذ ببناء على طلب الشركة ان يمدد المدة المذكورة الى ان يستهلك راسمال المذكور تماما وبعد ذلك بمدة اضافية اخرى مساوية لهذه المدة التي اضيفت اولا

٤٤ اذا رغب المندوب السامي في شراء المشروع عند ختام السنة السابعة والثلاثين او السابعة والاربعين او السابعة والخمسين او السابعة والستين من المدة المذكورة بهذا الامتياز وبلغ رغبته هذه كتابة الى الشركة قبل ذلك

السلطة لتمديد الامتياز في بعض الظروف

السلطة لشراء المشروع

ثاني عشر شهرا جاز له عند ختام السنة السابعة والثلاثين او السابعة والاربعين او السابعة والخمسين او السابعة والستين من مدة الامتياز المذكورة بحسب الحال ان يشتري المشروع مع الفائدة الحاصلة من جميع المقاولات الموجودة انشأه بشرط مراعاة الواجبات المفروضة فيها بموجب الشروط الاتية واذا قرر المندوب السامي لجراء هذا الشراء يعتبر اليوم الاخير من السنة السابعة والثلاثين او السابعة والاربعين او السابعة والخمسين او السابعة والستين من المدة المذكورة بحسب الحال ابتداء من تاريخ هذا الامتياز تاريخ الشراء ويشار اليه كذلك فيما يلي

(١) يدفع المندوب السامي للشركة اي مبلغ من مبالغ ضرورية لانقاذ المالم يتم استهلاكه عندئذ من راسمال الشركة وفقاً لما جاء في المخطط المالي المدرجه في الجدول الثاني

(ب) ويدفع المندوب السامي للشركة ايضا عند شراء المشروع مبلغاً مساوياً لقيمة راس مال ارباح الشركة للمدة الباقية من هذا الامتياز وذلك بعد اسقاط ما يوازي مقدار الفائدة على راس المال الصادر به اسهم للمدة المذكورة وتجب هذا الارباح المقدرة على اساس معدل ارباح الشركة السنوية التي تبقى في اثناء السنوات الخمس قبل الشراء لدفع الارباح بعد حذف المبالغ المطلوبة للاستهلاك والهزوط والاحتياط وفقاً للخطة المالية (موا) استعملت على هذا الشكل ام لم تستعمل (و) ويكون معدل الخصم المتخذ اساساً عند حساب القيمة الراسالية المذكورة كمعدل الخصم المعين لسندات الخزينة البريطانية لثلاثة اشهر اثناء مدة الاثني عشر شهراً قبل الشراء ويكون معدل الفائدة المذكور انفا مطابقاً لمعدل الخصم المذكور بشرط ان لا يزيد ما يسقط لاجل الفائدة في حال من الاحوال على المبلغ المطلوب للشركة عن الارباح المقدرة وان لا يزيد المبلغ المدفوع للشركة بمقتضى هذه الفقرة على خمسين بالمائة من راس مال الشركة الصادر به اسهم (ج) ويدفع المندوب السامي ايضا للشركة تعويضاً وافياً عما انشأته من الاجهزة وما اجرته من التصليحات (د) خلاف التصليحات التي يقتضيها البلاء والتلف العادي (هـ) في اثناء الخمس عشر سنة قبل الشراء المذكور وذلك فيما اذا كان الدفع او التمويل من تلك الاجهزة والتصليحات المشار اليها غير مشمول بالاحكام هيوط القيمة المذكورة انفا فيما اذا كان قد دفع عن



تلك الاجهزة والتصيلحات من الارباح التي لولم تصرف على هذه الصوره  
لكانت جاهزة للتوزيع على المساهمين كارباح

(ج) يتولى المندوب السامي، للشركة من منافع وما عليها من واجبات  
ويؤمّن منها تجاه الممولات التي حققتها تنفيذ الاغراض هذا المشروع

(هـ) اذا تم الشراء من قبل المندوب السامي بموجب هذه المادة يخصص ما  
يكون مسوداً من الاحتياطي المذكور الموجود بتاريخ الشراء ويصرف بالدرجة  
الاولى لتسديد المعجز الواقع في حساب الشركة (اذا وجد) الذي جعل  
ارباح الشركة في ذلك التاريخ غير كافيه لان تدفع ربحاً على معدل اثني  
عشر ونصف بالمئة سنوياً خالص الضرائب (سواء دفعت الارباح او لم  
تدفع) وذلك اعتباراً من وقت تشكيل الشركة الى وقت الشراء وما  
يتبقى من المال الاحتياطي بعد هذا التخصيص وذلك الدفع يكون خاصة  
المندوب السامي ويجب ان يدفع له

(و) اذا وجد بتاريخ شراء اي سند دين او قرض لاسمال الشركة  
مما خوات المادة ٣٨ من هذا الامتياز اصداره او عقده غير مدفوع فان  
المندوب السامي ياخذ ما على الشركة من المسوئيات بشأن ذلك السند  
او القرض على ان يكون له الحق بالاستفادة من اي اموال موجودة  
لاجل استهلاكه

(ز) على الشركة بخلاف ما نصت عليه المواد السابقة ان تدفع  
وتؤتي وتسدّد جميع ديونها ومطلوباتها التي تتعلق بالمشروع المذكورة  
والوجود بتاريخ الشراء وان تؤمن للمندوب السامي تجاه الاجراءات  
او المطالبات او الادعاءات المتعلقة به

(ح) يبقى مستخدمو الشركة بتاريخ شراؤه المشروع من قبل  
المندوب السامي في خدمة المشروع لمدة سنة واحدة على الاقل بعد شراء  
المشروع او يعطون تعويضاً وافياً وفقاً لشرائط استخلاصهم في الشركة او على  
اسائر هذه الشروط

٤٠ تجديد الامتياز اذا لم يكن المندوب السامي في هذه الاثناء قد اشترى المشروع جاز  
للمشركة في بحر السنة الثامنة والستين ان تطلب من المندوب السامي تجديد  
الامتياز ولا يجوز على المندوب السامي التمديد ولكن عليه قبل ختام السنة  
الطامنة والستين من مدة الامتياز ان يوافق تمديداً على التمديد واما

ان يرفض ذلك وفي تلك الحالة اذا لم تقدم الشركة طلباً لتجديد امتيازها  
جاز للمندوب السامي تجديده اذا رغب في ذلك في ختام السنتين  
سنة او بعد ختام اي مدة اضافية لها كما تقدم ذكره ويكون عندئذ  
للمشركة الحق الاول في رفض التجديد

٤١ انقضاء مدة الامتياز عندما تنقضي مدة الامتياز يصير المشروع مع ملحقاته من الاجهزة  
والعدد والمهمات ملكاً للمندوب السامي دون مقابل على ان يدفع تعويضاً  
وافياً من المخزونات من الوقود والمواد والاجهزة والسيارات والادوات  
الموجودة او المشحونة او المملوكة مما يخص الشركة وسواء المدفوع عنها  
واذا اقامت الشركة في هذه الاثناء مخبئاً او مهجناً عليها او اثباتت ملكية  
واستولى المندوب السامي على اية من هذه الممتلكات وسواء المكتسبة يدفع  
المندوب السامي تعويضاً وافياً لها ويحق للشركة ان تطلب بتاريخ  
تسلم المندوب السامي ما ذكره تعويضاً كافياً مما اشترته من الاجهزة  
والالات وما اخبرته من التصيلحات فيها بخلاف التصيلحات الناتجة من  
التلف والنيل (ب) خلال الخمسة عشر عاماً قبل ختام مدة هذا الامتياز  
مما لا تسري عليه الاحكام الخاصة بالميثاق المشار اليها انما يقتدر ان يكون  
قد دفع من التعويض عن الاتلاف والاجهزة والتصيلحات من الارباح التي  
لولم تصرف على هذا الوجه لتكاثرت جاهزة للتوزيع على المساهمين كربح  
لا يجوز للمندوب السامي من وقت الى آخر ان يخول لأي شخص او  
اشخاص اية سلطة من السلطات او الصلاحيات المخولة له في هذا الامتياز  
او بمقتضاه

٤٢ عدم مسؤولية المندوب السامي قدمتم هذا الامتياز بمقتضى المنصب الذي  
يتولاه ولا يكون للمندوب السامي ولا الشخص المخولة له هذه  
السلطات مسؤولية شخصية بلية خالية كانت عن اي اهل او على او حتى تغد  
او عمل او اعمل بمقتضى هذا الامتياز او بما يتفق به

٤٣ الاعلانات يجوز تبليغ الشركة اي اعلان بموجب هذا الامتياز بالمال اعلان  
البيد بالبريد المسجل الى عنوان مكتبها الرئيسي في كل عامين ويمكن اي  
اعلان كهذا بانه تم تلبية للشركة ذلك بمذارساه بالبريد بشانها واربعين

ساعة كما تقدم ذكره

التحكيم

٥٠ إذا وقع تخالف أو اختلاف أو اشكال بين المندوب السامي وبين الشركة بشأن تفسير أو مفهولة أي من نصوص هذا الامتياز أو خلاف ذلك بما يتعلق بهذا العقد بما لا يمكن تسويته باتفاق متبادل بينهما يحال الأمر إلى مجلس تحكيم يوافق من حكيمين يعين كل فريق واحدا وحكما ثالث يتفق الحكمان على تعيينه وإذا لم يتفقا عليه يعين وزير المستعمرات شخصا محايدا ويجري ذلك التحكيم وفقا لنصوص القانون المعروف بقانون التحكيم لسنة ١٨٨٩ الصادر من البرلمان مع ادخال التعديلات الضرورية فيه ويشترط في ذلك ان يكون الحكم الثالث شخصا لا يقيم في فلسطين عادة وذلك إذا طلب ذلك أي من الفريقين كتابة ويشترط ايضا بأنه إذا وقع اختلاف أو اشكال بشأن امر فني بين المندوب السامي وبين الشركة ولم يتيسر تسويته باتفاق بينهما يحال ذلك الاختلاف بناء على طلب الشركة إلى مهندس استشاري يختاره وزير المستعمرات وتوقع الشركة أجرته ٥١ إن هوامش مجتمعات هذا الامتياز قد وضعت لأجل التسهيل فقط ولا ينبغي ان تؤثر في تفسير أو تأويل احكام الامتياز ٥٢ تفسير احكام الامتياز تؤثر وفقا لقوانين الكلترا وبصير تنفيذها بمقتضى تلك القوانين

والمشارا بذلك قد وضع المندوب السامي لمضامنه وخاتمته ووضعت الشركة خاتمها على هذا الامتياز في اليوم وفي السنة المنوّه عنها في الابتداء

## الجدول الاول

الاشغال التي تجريها الشركة والمعدات التي تقدمها طبقا

لاحكام المادة ٧ من هذا الامتياز

١٠ سد على نهر اليرموك بالقرب من شلالات اليرموك وقرب ملتقى نهر اليرموك والأردن مع القنال اللازمة وسد آخر على نهر الأردن أو حوض إذا لزم على نهر الأردن

ب محطة القوة بالقرب من جسر المجامع مع اشغال المحطتين والآبار

ج خطوط شديدة الضغط مع المحولات اللازمة لتوليد قوة

من ما كانت الميادروالكهرباء ضمن اقصيه حيفا وطبريا وبافا والرملة د حمله قوة احتياطية تدار بالوقيد في حيفا قوتها على الاقل ألف حصان مع شبكة لتوزيع ذات الضغط الشديد والخفيف والمحولات ومحطة قوة احتياطية في طبريا تدار بالوقيد قوتها مئة حصان على الاقل مع شبكة التوزيع ذات الضغط الخفيف

## الجدول الثاني

الخطوة المالية

١ الاستهلاك

على الشركة قبل مرور عشر سنوات من مدة الامتياز ان تتخذ التدابير اللازمة لاستهلاك الجانب من راس المال المساهم به والمنفق على المشروع وذلك بافراز مبلغ كل سنة يكفي اذا حسب بفائدة مركبة على معدل اربعة بالمائة مع احتياطات مالية سنوية ويبلغ عند انتهاء مدة الامتياز مجموع مبلغ راس المال المساهم به المحضوف كما ذكر وتضمن الشركة المبالغ المفروضة في ضمانات حسبها يوافق المندوب السامي عليها وكذلك توضع الأرباح والفوائد الخاصة بها حتى تولف جميع هذه رصيدا للاستهلاك وهذه الدفعات السنوية مع مراعاة احكام المدخول لهبوط القيمة المشار اليه اثناء تكون حينا مقدما على ارباح المشروع وإذا كانت ارباح المشروع في سنة ما بعد اتخاذ الاحتياط لازم لهبوط القيمة غير كافية ان تسدد المطاوبات السنوية للاستهلاك في مدد العجز من ارباح المشروع الاولى التي توجد للاستهلاك

٤ هبوط القيمة

لشركة الحربة ان تعزز مبلغا من المال في كل سنة من سني الامتياز بعد توزيع الكهرباء او اول مرة على المستهلكين لقاء هبوط قيمة (١) القتالات والسدود وابواب الخزانات والآبار ومحطات القوة والمآكنات والخطوط انقاله الخ اربعة ونصف بالمئة من القيمة (ب) شبكة التوزيع سبعة بالمائة من القيمة



## ٣ الاحتياط

لشركة الجزيرة ان تفتش: «ألا احتياطاً» وذلك بان تبرز ما لا يزيد  
عن ثلث المائة على عشرة بالمئة من المبالغ المقررة على المشروع بشرط ان  
لا يزيد مجموع المال الاحتياطي في وقت متأخر من تخمين القيمة من تلك  
المبالغ على ان يمدد ما يصرف من المال الاحتياطي من وقت الى آخر  
٤ لا يسمح بأن يزيد في أي حال مجموع المبالغ المصدرة لهبوط القيمة  
والاحتياط على مبلغ الاموال المنفق على المشروع

وقع وختم وسلم من قبل الفيلد مارشل النيل هربت  
شالون البازون بلومر بحضور

نجس سائيس  
السكرتير العام

وقع وختم الشركة الفلسطينية الكهربائية المحدودة  
الطهران بحضور

ن. هراف  
السكرتير

هاتف ساكر

## تعديل

## تعريفة الرسوم الجمركية

استناداً للصلاحيات المخولة للمجلس التنفيذي في المادة الزاوية من قانون الجمارك والمكوس  
وبناء على تنسيب مدير الجمارك والمكوس وموافقة المالية  
قد تقرر تعديل الرسوم الجمركية عن الدخان «الحل» و «السجاير» المدرجة رسومها  
في الجدول (١) من تعريفة الرسوم الجمركية كما يلي على ان يعمل بهذا التعديل من تاريخ نشره في  
الجريدة الرسمية

عن كل كيلو	مـل
» » »	٣٥٠
» » »	٤٥٠

١٩٣٨ - ١ - ٢٢

مدير المعارف محافظ الآثار السكرتير العام مدير الخزينة قاضي القضاة وناظر المدلية رئيس النظار  
(غائب) رضا توفيق (غائب) ابراهيم حسام الدين حسن خالد ابراهيم